بنك الإسكان
Housing Bank

نافذة الإسكان الإقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط
الإستراتيجي والأبحاث/ المجموعة المالية

العدد 68
آذار 2021

المحتويات

آفاق الاقتصاد العالمي 3

السيناريوهات الاقتصادية المتوقّعة للتعافي من جائحة كورونا 7

أداء الاقتصاد الأردني 9

أداء القطاع المصرفي الأردني 13

أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي 18

آفاق الاقتصاد العالمي

تسبَّبت جائحة كورونا في صدمة عالمية هائلة أفضت إلى كساد حاد في الأغلبية الشاسعة من الاقتصاديات المتقدّمة والاقتصاديات الصاعدة والنامية، وبناءً عليه؛ فإن "ما بعد كورونا لن يكون كما قبله"، حيث أن العودة لما كان عليه الاقتصاد العالمي ما قبل الجائحة قد يستغرق عدة سنوات، وبقدر كبير من التفاوت بين الاقتصاديات العالمية في التعامل مع التداعيات المستمرة للجائحة، تبعاً لمقدار الضرر الناجم عنها والإمكانيات المتاحة، علماً بأن تأثّر الاقتصاد العالمي لا ينحصر فقط بتداعيات جائحة كورونا لوحدها، حيث ما زال الطريق أمام الاقتصاد العالمي لتحقيق التعافي المنشود محفوفاً بمجموعة أخرى من المخاطر، ومنها:

- تصاعد حدّة التوترات التجارية بين الولايات المتحدّة الأمريكية والصين.
- استمرار الصراعات الإقليمية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- الأثر السلبي للزيادة المتوقّعة في رصيد الدين السيادي وانكماش القاعدة الضريبية وأثرها على خدمة التزامات الدين خاصة إذا ما عادت أسعار الفائدة العالمية للنمو من جديد.

في ضوء هذه المتغيّرات العاصفة، فقد أشارت بيانات (كانون ثاني 2021) الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى انكماش الاقتصاد العالمي لعام 2020 بما نسبته 3.5%، في حين أشارت توقّعات (كانون ثاني 2021) الصادرة عن البنك الدولي إلى انكماش نسبته 4.3%.

ومع استمرار حالة عدم اليقين حول ما قد نشهده في المستقبل خاصة فيما يتعلق بتداعيات السلالة الجديدة وأثرها على مسار الجائحة، تشير توقّعات (كانون ثاني 2021) الصادرة عن البنك الدولي إلى تفاؤلٍ مشوب بالحذر فيما يتعلق بعودة الاقتصاد العالمي إلى مسار الانتعاش والنمو لعام 2021 وبمعدّل يتراوح حول 4.0%، في حين أشارت توقّعات (كانون ثاني 2021) الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد العالمي لعام 2021 بما نسبته 5.5% بافتراض التقدّم في عملية السيطرة على تحوّر الفايروس، وضمان سرعة توزيع اللقاحات على نطاق واسع.

تجدر الإشارة إلى أن التوقّعات الأخيرة لكل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم كانت أقل شدة بقليل مما كان في الإصدارات السابقة، حيث ساهمت كل من الاستثمارات الضخمة في الصحة والتعليم، وإجراءات الدعم والتحفيز السريعة من قبل السياسات المالية والنقدية، في التخفيف من حدة الانكماش في الاقتصاديات المتقدّمة، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بالإضافة إلى تعافي الاقتصاد الصيني. حيث رشحت هذه المنظمات دولاً معينة لقيادة النمو العالمي خلال العام الجديد 2021، وعلى رأسها الصين. في المقابل، فإن توقّف حركة النشاط كانت أشدّ حدّة مما كان متوقّعاً في أغلبية الاقتصاديات الصاعدة والنامية.

أبرز توقّعات النمو على مستوى الاقتصاديات العالمية

أولاً: النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات المتقدّمة

ساهمت كل من الاستثمارات الضخمة في الصحّة والتعليم، والإجراءات المالية والنقدية السريعة، وتوفير تسهيلات التمويل والاقتراض، وتخفيضات أسعار الفائدة، في حماية التدفّق النقدي لكل من الأسر والشركات والتخفيف من الخسائر المتوقّعة، الأمر الذي دفع بصندوق النقد الدولي إلى تحسين توقّعاته للاقتصاديات المتقدّمة لعام 2021 بتحقيقها نموّاً نسبته 4.3%.

أما على صعيد الاقتصاديات الرئيسية ضمن هذه المجموعة تشير التوقّعات إلى ما يلي:

- يتوقّع أن تستعيد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مستويات النشاط المسجّلة في نهاية عام 2019 خلال النصف الثاني من العام 2021، حيث يتوقّع أن تحقّق الولايات المتحدة الأمريكية نمواً نسبته 5.1%، فيما ستحقّق اليابان نمواً نسبته 3.1%، وتأتي هذه التنبؤات في ظل الزخم القوي المتحقّق في النصف الثاني من عام 2020 والدعم الإضافي من الحزم المالية التنشيطية.
- وسط تزايد الإصابات وضعف النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2020 يتوقّع أن يبقى النشاط في منطقة اليورو والمملكة المتحدة دون المستويات المسجّلة في نهاية عام 2019 حتى نهاية عام 2022، حيث يتوقّع أن تسجّل اقتصاديات مجموعة اليورو نمواً نسبته 4.2% في 2021، بينما ستسجل المملكة المتحدة نمواً نسبته 4.5%.

ثانياً: النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات الصاعدة والنامية

من المتوقّع أن تتكبّد اقتصاديات الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية (باستثناء الصين) خسائر كبيرة، حيث تواجه الاقتصاديات المصدرة للنفط والاقتصاديات المعتمدة على السياحة توقّعات مستقبلية عسيرة، حيث تشير توقّعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاديات الصاعدة والنامية بما نسبته 6.3% عام 2021، على أن تنخفض في العام 2022 إلى 5.0%، بالمحصّلة فمن المنتظر أن تتسبّب هذه الجائحة في تفاقم التباين في توقّعات الدخل بين هذه الاقتصاديات (باستثناء الصين).

أما على صعيد الاقتصاديات المؤثّرة في هذه المجموعة يتوقّع ما يلي:

- نتيجة لإجراءات الاحتواء الفعّالة، والاستجابة القوية على مستوى الاستثمارات العامة، ودعم السيولة من البنك المركزي؛ يتوقّع للاقتصاد الصيني أن ينمو بنسبة 8.1% عام 2021، بينما سيشهد العام 2022 تراجع نموها إلى 5.6%.
- يتوقّع أن يسجّل الاقتصاد الهندي نمواً في عام 2021 مقداره 11.5%، على أن يتراجع نمو عام 2022 إلى 6.8%.

وفيما يلي أبرز توقّعات النمو (%) على المستوى العالمي وفقاً لبيانات كانون ثاني 2021 الصادرة عن صندوق النقد الدولي:

البيـــــان	2019	مقدّر 2020	متوقّع 2021
الناتج العالمي	**2.8**	**3.5–**	**5.5**
الاقتصاديات المتقدمة	**1.6**	**4.9–**	**4.3**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.2	3.4–	5.1
منطقة اليورو	1.3	7.2–	4.2
اليابان	0.3	5.1-	3.1
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**3.6**	**2.4–**	**6.3**
الصين	6.0	2.3	8.1
الهند	4.2	8.0–	11.5
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**1.4**	**3.2–**	**3.0**

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/01، صندوق النقد الدولي.

حركة التجارة العالمية

فرضت الزيادة السريعة في حالات الإصابة بفايروس كورونا إغلاقات واسعة النطاق للأنشطة الاقتصادية في مختلف الأسواق العالمية بهدف إبطاء وتيرة تفشّي الوباء، مما أدى إلى انخفاض الطلب الخارجي بشدة خاصة بين الاقتصاديات الرئيسية التي ترتبط بشراكات تجارية واسعة خاصة فيما يتعلق بإمدادات سلاسل التوريد، حيث تشير توقّعات (كانون ثاني 2021) لصندوق النقد الدولي إلى تراجع حجم التجارة العالمية بما نسبته 9.6% لعام 2020، في حين أظهرت توقّعات (كانون ثاني 2021) لمجموعة البنك الدولي انخفاضها بنسبة 9.5%.

وتماشياً مع التعافي المتوقّع في النشاط العالمي، يتوقّع نمو حجم التجارة العالمية بنسبة قدرها 8% في العام 2021، على أن تتراجع إلى 6% في العام 2022.

التضخّم

وفقاً لبيانات (كانون ثاني 2021) لصندوق النقد الدولي، فقد بلغ متوسط سعر برميل النفط عالمياً في نهاية عام 2020 حوالي 41.3 دولار أمريكي، الأمر الذي انعكس على انخفاض معدلات التضخّم العالمية من 1.4% في نهاية عام 2019 إلى 0.7% في نهاية عام 2020. على أن تبقى معدلات التضخّم قيد السيطرة خلال 2021 – 2022، حيث يتوقّع أن يبلغ حاجز 1.5% في الاقتصاديات المتقدّمة، في حين يتوقّع أن يبلغ حاجز 4% في الاقتصاديات الصاعدة والنامية.

الدين الحكومي العالمي

أظهرت بيانات معهد التمويل الدولي IIF، ارتفاع الديون العالمية بأكثر من 17 تريليون دولار خلال 2020، لتبلغ 275 تريليون دولار وسط ضغوط جائحة كورونا. وأوضح المعهد في أن الارتفاع كان مدفوعاً بالتراكم الحاد في الاقتراض الحكومي الذي رفع نسبة الدين الحكومي العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 105% العام 2020 مقابل 90% في 2019.

معدلات الفائدة على الودائع

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في انخفاض معدلات الفائدة عن طريق البنك الفيدرالي، ليتراوح ما بين صفر و0.25% في عام 2020، في حين يتوقّع استمرار البنوك المركزية الرئيسية في تنفيذ مرتكزاتها الحالية المتعلّقة بأسعار الفائدة حتى نهاية عام 2022، وفيما يلي بيانات أسعار الفائدة الصادرة عن صندوق النقد الدولي الصادرة في كانون ثاني 2021:

- انخفضت أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالدولار الأمريكي لأجل ستة أشهر لعام 2020 بحوالي 1.6 نقطة مئوية عن عام 2019 لتصل إلى 0.7%، على أن تعاود الانخفاض عام 2021 لتصل إلى 0.3%.
- استقرت أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع باليورو لأجل ثلاثة أشهر لعام 2020 عند نفس مستوى العام 2019 والبالغ سالب 0.4%، على أن تنخفض مجدّداً في العام 2021 لتصل إلى سالب 0.5%.

توقّعات أسعار الفائدة بين بنوك لندن*

%

المؤشر	2019	2020	2021
	فعلي	متوقع	مقدر
الودائع بالدولار الأمريكي/ ستة أشهر	2.3	0.7	0.3
الودائع باليورو/ ثلاثة أشهر	0.4-	0.4-	0.5-
الودائع بالين الياباني/ ستة أشهر	0.0	0.0	0.1-

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/01، صندوق النقد الدولي.

مصادر البيانات

- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/01، البنك الدولي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/01، صندوق النقد الدولي.
- معهد التمويل الدولي IIF.

السيناريوهات الاقتصادية المتوقّعة للتعافي من جائحة كورونا

أدت جائحة كورونا إلى خلق حالة جديدة من عدم اليقين بشأن المستقبل، حيث أثارت هذه الجائحة العديد من التساؤلات حول الأثر السلبي الناجم على حياة الأفراد، ومدى الضرر التي ألحقته هذه الجائحة بالاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصادات المحلية بشكل خاص، وما نجم عن السياسات المتبعة في مختلف أنحاء العالم من حظر شامل أو إغلاق جزئي، وذلك في سبيل احتواء هذا الفيروس والضرر الذي انعكس على الشركات والأفراد.

حيث تشير توقّعات مجموعة البنك الدولي إلى تفاؤلٍ مشوب بالحذر فيما يتعلّق بعودة الاقتصاد العالمي إلى مسار الانتعاش والنمو عام 2021 وبمعدل يتراوح حول 4.0%.

في ضوء هذه المتغيّرات العاصفة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أجمعت العديد من المنظّمات والمؤسّسات الدولية المتخصّصة في الشأن الاقتصادي على أن التعافي الكامل من تداعيات الجائحة ربما يحتاج لعدة سنوات من أجل عودة الاقتصاد العالمي لنفس مستويات ما قبل تفشي الوباء، ووفقاً لسيناريوهات معينة من شأنها أن ترسم ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي، وتتمثّل هذه السيناريوهات في مشهدين، وهما:

السيناريو الأول (الإيجابي)

ويتبنّى هذا السيناريو نظرة تفاؤلية حذرة، كونها مرتبطة بتسلسل الأحداث التالية:

- السيطرة على عملية تحوّر الفايروس، وضمان سرعة توزيع اللقاحات على نطاق واسع، وقدرتها على مواجهة النسخ الجديدة منه.
- تخفيف قيود الإغلاق وفتح القطاعات التجارية والخدمية مع تطبيق البروتوكولات الصحية المناسبة، مع ضرورة تبني إجراءات الدعم والتحفيز من خلال السياسات المالية والنقدية، ودعم توفير الائتمان.
- ارتفاع مستويات الطلب الاستهلاكي خاصة على السلع والخدمات مثل السياحة والسفر مع شعور المستهلكين بأن الحياة عادت إلى طبيعتها، حيث تتوقّع مراكز التسوّق ردة فعل كبيرة في سلوك المستهلكين الذين أجبروا على البقاء في منازلهم العام الماضي بما يعرف بالتسوّق الانتقامي أو الإنفاق الانتقامي.
- عودة عجلة الإنتاج للدوران بالتزامن مع نمو حركة التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وتحسن بيئة الأعمال لمواكبة المستويات المرتفعة في الاستهلاك.

وفي هذه الحالة يصبح الحديث عن معدلات نمو الاقتصاد العالمي بمعدل يتراوح حول 5.0% في العام 2021 منطقياً وفقاً لتوقّعات مجموعة البنك الدولي.

السيناريو الثاني (السلبي)

ويتبنّى هذا السيناريو نظرة تشاؤمية مفادها أن مسار تعافي الاقتصاد العالمي سيكون عرضة للانتكاسة في حال تسلسل الأحداث التالية:

- صعوبة السيطرة على النسخة المتحوّرة من فايروس كورونا، وتزايد الإصابات وتأخّر توزيع اللقاح.
- انضمام المزيد من الدول لعملية الإغلاق وفرض المزيد من القيود التي تحدّ من حركة الأفراد.
- تراجع معدلات الاستهلاك وتعطّل حركة الإنتاج وانعكاسها على سلال التوريد وحركة التجارة.

الأمر الذي من شأنه تقييد النمو العالمي عند 1.6% في 2021 وفقاً لتوقّعات مجموعة البنك الدولي.

بالمحصلة، فقد فرضت جائحة كورونا تحوّلات كبيرة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية حول العالم، فكان لا بد من التأقلم مع هذه المتغيّرات، مما أكسب البشرية خبرات جديدة مكّنتها من إحداث تحوّلات جديدة في مختلف مناحي الحياة (الصحة، التعليم، التسوّق، البنوك ...الخ)، حيث شهدنا طرق جديدة لممارسة الأعمال من خلال التوسّع في عمليات الأتمتة الإلكترونية وظهور أشكال عديدة من الحلول الرقمية في مختلف القطاعات.

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/01، البنك الدولي.

أداء الاقتصاد الأردني

تنذر المستجدات المتعلّقة بتفشّي النسخة المتحوّرة من فايروس كورونا بانحدار مؤشرات الاقتصاد الأردني، حيث عمقت تداعيات تعرّض المملكة لموجة ثانية من جائحة كورونا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد بالنظر لتدهور القدرة الشرائية وارتفاع معدل البطالة لمستويات غير مسبوقة وارتفاع عجز الحساب الجاري، وتراجع نسق الاستثمارات في ظل تراجع الاقتصاد العالمي، واستمرار الصراعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط. وفيما يلي أبرز التطوّرات التي شهدها الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية من هذا العام:

النمو الاقتصادي

- أظهرت النتائج الأولية للتقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للربع الثالث من عام 2020 انكماشاً نسبته 2.2%، فيما سجّل الربع الثالث من عام 2019 نمواً نسبته 1.9%.
- تشير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي إلى أن معظم القطاعات الاقتصادية قد حقّقت تراجعاً خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع الثالث من عام 2019. حيث حقّق قطاع الفنادق والمطاعم أعلى انخفاض خلال هذه الفترة، ثم قطاع النقل والتخزين، تلاه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، ثم قطاع الإنشاءات، وكذلك قطاع الصناعات التحويلية.
- أظهرت بيانات مجموعة البنك الدولي التي صدرت في كانون أول من هذا العام 2021 انكماش الاقتصاد الأردني في عام 2020 بما نسبته 3.5%، على أن يُسجل في العام 2021 نمواً نسبته 1.8%.
- أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي بعد اختتام مراجعة الأداء الأولي للمملكة في ظل اتفاق "تسهيل الصندوق الممدّد" انكماش النمو الاقتصادي للمملكة بنسبة 3% عام 2020، على أن يحدث ارتداد إيجابي بتسجيله نمواً نسبته 2.5% عام 2021، في انعكاس لتعافٍ تدريجي مع انحسار الجائحة.
- أظهرت بيانات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني انكماشاً نسبته 3% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في عام 2020، على أن يظهر بعد ذلك تعافياً اقتصادياً ضعيفاً إلى حدٍ ما في عام 2021 وبمعدل نمو 1.9% قبل أن يصل إلى 2.7% في عام 2022.
- أظهرت بيانات وكالة كابيتال إنتلجنس انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% في عام 2020، على أن ينتعش بنسبة 2.5% في عام 2021.

معدل التضخّم

- تشير بيانات صندوق النقد الدولي الصادرة في (تشرين أول 2020) إلى أن يبلغ معدّل التضخّم لعام 2020 ما نسبته سالب 0.3%، فيما تشير توقّعات العام 2021 أن يرتفع معدل التضخّم إلى 1.4%.
- سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخّم) في العشرة أشهر الأولى من عام 2020 نمواً نسبته 0.43% على أساس سنوي، ويعزى هذا المستوى المسجّل إلى تراجع أسعار المشتقات النفطية عالمياً بالإضافة إلى تراجع الطلب على الاستهلاك محلياً.
- ارتفع معدّل التضخّم الأساسي للعشرة أشهر الأولى من العام 2020 (والذي يقاس بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل) وبما نسبته 0.74% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2019.

معدّل البطالة

- سجّلت معدلات البطالة في المملكة المستوى الأعلى لها تاريخياً في العام 2020، سواء معدلات البطالة بين الذكور أم بين الإناث، أو بين المحافظات وبمختلف التخصّصات، حيث واصلت مستويات البطالة ارتفاعها للسنة السادسة على التوالي، وصولاً إلى 23.9% في الربع الثالث لعام 2020، بارتفاع مقداره 4.8 نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام 2019.

- بلغ معدّل البطالة للذكور خلال الربع الثالث من عام 2020 ما نسبته 21.2% مقابل 33.6% للإناث، ويتضح أنّ معدل البطالة قد ارتفع للذكور بمقدار4.1 نقطة مئوية وارتفع للإناث بمقدار 6.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثالث من عام 2019.
- سُجل أعلى معدل للبطالة في محافظة الطفيلة وبنسبة بلغت 28.5%، فيما سُجل أدنى معدل للبطالة في محافظة الكرك وبنسبة بلغت 18.4%.
- سُجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة و20-24 سنة، حيث بلغ المعدل 53.1% و45.0% لكل منهما على التوالي.
- تشير بيانات المنتدى الاقتصادي الأردني إلى ارتفاع معدل البطالة في المملكة إلى 25% بنهاية عام 2020، حيث تسبّبت جائحة كورونا بتعثّر الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي لن تقوى على الاستمرار في الحفاظ على موظفيها على الرغم من التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة أثناء فترة الإغلاق.

المالية العامة

أدّى ضعف النشاط الاقتصادي والتجاري إلى جانب تدابير دعم الاقتصاد خلال جائحة أزمة كورونا، إلى تفاقم المالية العامة بشكل كبير خلال عام 2020، وفيما يلي أبرز التطوّرات التي شهدتها المالية العامة للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2020:

- أسفرت تطوّرات المالية العامة عن تسجيل عجز مالي بعد المنح مقداره 1.8 مليار دينار أردني، مقارنة بعجز مالي قدره 1.3 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تراجع الإيرادات المحلية بمقدار 714.8 مليون دينار نتيجة للإغلاق الذي حدث للاقتصاد الأردني وفترات الحظر التي شهدتها المملكة خلال العام 2020.
- بلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة 78.2%، ويشير زيادة هذه النسبة إلى تقلّص فجوة تغطية الإيرادات للنفقات.

تطوّرات المالية العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2020

مليون دينار

البيان / السنة	الأحد عشر شهراً الأولى 2019	الأحد عشر شهراً الأولى 2020	نسبة التغيّر
الإيرادات المحلية	6,354.5	5,639.7	(%11.2)
المنح الخارجية	212.5	712.2	%235.2
إجمالي الإيرادات والمنح	6,567.0	6,351.9	(%3.3)
النفقات الجارية	7,198.6	7,558.0	%5.0
النفقات الرأسمالية	657.1	561.3	(%14.6)
إجمالي النفقات	7,855.7	8,119.3	%3.4
الوفر (العجز) المالي "بعد المنح"	(1,288.7)	(1,767.3)	%37.1
الوفر (العجز) المالي "قبل المنح"	(1,501.2)	(2,479.5)	%65.2

المديونية

بلغ رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر تشرين ثاني 2020 (شاملاً مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) ما قيمته 32.9 مليار دينار أو ما نسبته 105.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لشهر تشرين ثاني من عام 2020 مقابل 30.1 مليار دينار في نهاية عام 2019 أو ما نسبته 95.1% من الناتج المحلّي الإجمالي لعام 2019، وفيما يلي أبرز التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدَّيْن الداخلي للحكومة المركزية في نهاية شهر 2020/11 بما نسبته 6.4% عن رصيد نهاية العام 2019 ليصل إلى 18.9 مليار دينار، أي ما نسبته 60.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لشهر تشرين ثاني من عام 2020.
- ارتفع رصيد إجمالي الدَّيْن الخارجي في نهاية شهر 2020/11 بما نسبته 13.5% عن رصيد نهاية عام 2019 ليصل إلى 14.0 مليار دينار أي ما نسبته 44.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لشهر تشرين ثاني من عام 2020.

تطوّرات المديونية حتى نهاية تشرين ثاني من عام 2020

مليون دينار

البيان / السنة	2019	تشرين ثاني 2020	نسبة التغير
إجمالي الدَّيْن الداخلي للحكومة المركزية	17,738.0	18,878.4	%6.4
إجمالي الدَّيْن الداخلي/ الناتج المحلّي الإجمالي	%56.1	%60.4	4.3 نقطة مئوية
إجمالي الدَّيْن الخارجي	12,338.2	14,008.9	%13.5
إجمالي الدَّيْن الخارجي/ الناتج المحلّي الإجمالي	%39.0	%44.8	5.8 نقطة مئوية
إجمالي الدَّيْن العام	30,076.2	32,887.3	%9.3
إجمالي الدَّيْن العام/ الناتج المحلّي الإجمالي	%95.1	%105.1	10 نقاط مئوية

قطاع التجارة الخارجية

تراجع أداء التجارة الخارجية الأردنية مقتفيةً أثر نظيراتها عالمياً، حيث تضرّرت التجارة العالمية بشكل كبير نتيجة لتفشّي وباء كورونا، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المعابر الحدودية لدى معظم دول العالم. وفيما يلي التطوّرات التي شهدتها التجارة الخارجية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2019:

- بلغت قيمة الصادرات الكلية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020 حوالي 5.1 مليار دينار بانخفاض نسبته 5.2% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. أما المستوردات، فقد بلغت قيمتها حوالي 11.0 مليار دينار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020 بانخفاض نسبته 12.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.
- بالمحصّلة فقد بلغ عجز الميزان التجاري للمملكة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى 2020 حوالي 5.9 مليار دينار، وبذلك يكون العجز قد انخفض خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020 بنسبة 17.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.
- بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 46.3% خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020، مقارنة بـ 42.8% لنفس الفترة من عام 2019 بارتفاع مقداره 3.5 نقطة مئوية.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى تسجيل الحساب الجاري عجزاً نسبته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020، مقارنة مع ما نسبته 2.3% العام الماضي 2019. على أن يعاود عجز الحساب الجاري تراجعه إلى 5.7% العام المقبل 2021.

تطوّرات التجارة الخارجية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020

مليون دينار

البيان/ السنة	الأحد عشر شهراً الأولى 2019	الأحد عشر شهراً الأولى 2020	نسبة التغيّر
الصادرات الوطنية	4,543.7	4,537.5	(%0.1)
المعاد تصديره	805.5	532.3	(%33.9)
الصادرات الكلية	5,349.2	5,069.8	(%5.2)
المستوردات الكلية	12,510.2	10,958.0	(%12.4)
الفائض (العجز) التجاري	(7,161.0)	(5,888.2)	(%17.8)
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	17,053.9	15,495.5	(%9.1)

ميزان المدفوعات

تأثّر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكوّنة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع او انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري للمملكة، إلى جانب بنود أخرى مهمّة ككل من الدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تندرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي، وعلى النحو التالي:

- توسّع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في نهاية الربع الثالث من العام الماضي 2020 بمقدار 799 مليون دينار أو ما نسبته 88% مقارنة مع مستواه المسجل في الفترة المقابلة من العام 2019.
- سجل عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في الربع الثالث من العام الماضي مستوى 1.71 مليار دينار مقارنة مع عجز مقداره 910.8 مليون دينار خلال الفترة نفسها من من العام 2019.
- شكّلت قيمة العجز في الحساب الجاري في الربع الثالث من العام الماضي ما نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 3.9% في الفترة نفسها من العام 2019.
- انخفض الدخل السياحي للمملكة عام 2020 بنسبة 76.0%، حيث بلغ إجمالي الدخل مليار دينار مقارنة مع 4.1 مليار دينار عام 2019.
- بلغ حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج لعام 2020 حوالي 2.3 مليار دينار متراجعاً بنسبة 9.1% عن العام 2019.
- تراجع حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال العشرة أشهر الأولى من العام الماضي بنسبة 9.3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019.

هذا، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي تسجيل الحساب الجاري عجزاً نسبته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020، مقارنة مع عجز في الحساب الجاري نسبته فقط 2.3% العام الماضي 2019، على أن يعاود عجز الحساب الجاري تراجعه إلى 5.7% العام 2021.

مصادر البيانات

- دائرة الإحصاءات العامة.
- وزارة المالية.
- البنك المركزي الأردني.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/01، البنك الدولي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/01، صندوق النقد الدولي.

أداء القطاع المصرفي الأردني

تخيّم حالة من عدم اليقين على الأفاق المستقبلية للقطاع المصرفي الأردني، وهو ما أكدته البنوك في إعلانها لقوائمها المالية لعام 2020 بتراجع صافي أرباحها نتيجة تداعيات وباء كورونا، حرصاً منها على تدعيم مخصّصاتها لمواجهة أي تدهور مفاجئ في جودة الموجودات.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن نتائج العام 2020 أظهرت تمتّع البنوك بملاءة مالية جيّدة مرتكزة في ذلك على قاعدة رأسمالية قوية ومتينة، حيث لعبت البنوك دوراً حاسماً وأساسياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمملكة في ظلّ جائحة كورونا، فيما كان البنك المركزي المبادر الأول بهذا التحرّك على الصعيد الرسمي من خلال إجراءات وحوافز مالية قدّمت في بداية الجائحة، وفيما يلي قراءة ملخّصة لأداء القطاع المصرفي لعام 2020 مقارنة لعام 2019:

نتائج البنوك لعام 2020

- أظهرت البيانات المالية الأوّلية للبنوك المدرجة في بورصة عمّان، وعددها 15 بنكاً، تراجعاً في صافي أرباحها بعد الضرائب بنسبة 66.5% في العام الماضي 2020، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2019، حيث بلغ صافي أرباح البنوك المتوقّع بعد الضريبة 270.5 مليون دينار العام 2020، مقارنة مع 808.09 مليون دينار في العام 2019، وبقيمة تراجع بلغت 537.6 مليون دينار.
- بلغ صافي الأرباح المتوقّع قبل ضريبة الدخل قرابة 466.8 مليون دينار في 2020، مقارنة مع 1.15 مليار دينار عن الفترة ذاتها من العام 2019، بتراجعٍ نسبته 60%، وبقيمة انخفاض بلغت 687.8 مليون دينار، كما تراجع إجمالي الأرباح التشغيلية بنسبة 6% في العام 2020، لتسجل نحو 2.55 مليار دينار.
- انخفضت مخصّصات ضريبة الدخل بمقدار 150.17 مليون دينار، وبنسبة 43% في 2020، حيث بلغ مجموع مخصّصات ضريبة الدخل نحو 196.3 مليون دينار، مقارنة مع 346.47 مليون دينار عن الفترة نفسها من العام 2019، وذلك بسبب تراجع صافي الأرباح قبل الضريبة.
- تأثّرت أرباح البنوك بشكل رئيسي ببناء وأخذ مخصّصات خسائر ائتمانية متوقّعة في العام الماضي 2020، حيث ارتفعت تلك المخصّصات بنسبة 189% في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي 2020، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، ويعكس ارتفاع قيمة مخصّصات خسائر ائتمانية متوقّعة، أثر أزمة كورونا السلبي على النشاط الاقتصادي، وعلى ملاءة المقترضين المالية المتوقّعة، التي يتم بناؤها ضمن منهجية متوافقة مع معايير مالية ومحاسبية دولية وتحديداً المعيار رقم 9، وبما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي الأردني.

توقّعات وكالة "ستاندارد آند بورز" للأنظمة المصرفية في الأردن وشمال أفريقيا

أصدرت وكالة "ستاندارد آند بورز" تقريراً حول توقّعاتها للأنظمة المصرفية في الأردن وشمال افريقيا، والذي أشار إلى أن ديون البنوك على الحكومة قد تؤثر على جدارتها الائتمانية، وتوقّع زيادة القروض المتعثّرة لمعظم الأنظمة المصرفية في الأردن وشمال إفريقيا، وفيما يلي أبرز ما تضمّنه هذا التقرير:

- أكدّت الوكالة على أن الإجراءات المالية والنقدية التي حافظت على جودة ائتمان البنوك في عام 2020، مثل تأجيل أقساط المقترضين، متوقّعة أن يكشف التخلّص التدريجي منها عن التأثير الحقيقي على جودة أصول البنوك مما قد يؤدّي إلى زيادة في القروض المتعثّرة لمعظم الأنظمة المصرفية في شمال إفريقيا والأردن.
- تتوقّع الوكالة أن تبقى مستويات الربحية منخفضة في عام 2021، على أن تبدأ في التحسّن اعتباراً من 2022 لمعظم البنوك، ومع ذلك فإن مسار تعافي البنوك سيعتمد بشكل كبير على عدة عوامل بما في ذلك تطوّر الوباء في الأشهر المقبلة، وشكل الانتعاش الاقتصادي، والأثر النهائي للركود على مرونة المقترضين وقدرتهم على التعافي.

- في حال رفع البنوك المركزية هذه الإجراءات، تتوقّع الوكالة أن يواجه المقترضون من شركات صغيرة ومتوسطة وأفراد وخصوصاً في قطاعات الضيافة والبناء والعقارات والنقل مزيداً من الضغط على قدرتهم على خدمة الديون.
- أشارت الوكالة إلى أن البنوك الأردنية شهدت انخفاضاً معتدلاً في الربحية، وزيادة في تكلفة المخاطر، حيث بدأت البنوك في بناء المخصّصات تحوّطاً لتدهور الأصول.
- توقّعت الوكالة أن تظل ربحية البنوك ضعيفة في 2021، بينما سيظل نمو الإقراض بطيئاً بسبب عدم اليقين الاقتصادي، وسيتأثر التوسّع الائتماني للأسر بسبب انخفاض القوة الشرائية وزيادة البطالة، بينما خفّضت شركات القطاع الخاص التي نجت بالفعل من إنفاقها الرأسمالي، بالإضافة إلى بيئة أسعار الفائدة المنخفضة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على هوامش البنوك.
- حذّرت الوكالة من أن التعرّض الأعلى للحكومة (الديون السيادية) قد يساعد في تحسين الهوامش، إلا أنه سيزيد من تعرّض البنوك للمخاطر السيادية، بعد أن أظهرت التجارب الأخيرة للبنوك اللبنانية كيف يمكن أن يكون الانكشاف الكبير للحكومة على سيولة البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، في سيناريو تصبح فيه الديون السيادية غير مستدامة.

الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخّصة في نهاية عام 2020 بمبلغ 3.4 مليار دينار وبما نسبته 6.4% عن نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 57.0 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية عام 2020 بمبلغ 2.8 مليار دينار وبما نسبته 5.6% عن نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 50.8 مليار دينار.
- تراجع (إجمالي الموجودات المحلية كنسبة من إجمالي الموجودات) من 89.6% في نهاية عام 2019 إلى 89.0% في نهاية عام 2020.
- بلغ إجمالي موجودات بنك الإسكان من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني ما نسبته 13.3% في نهاية عام 2020.

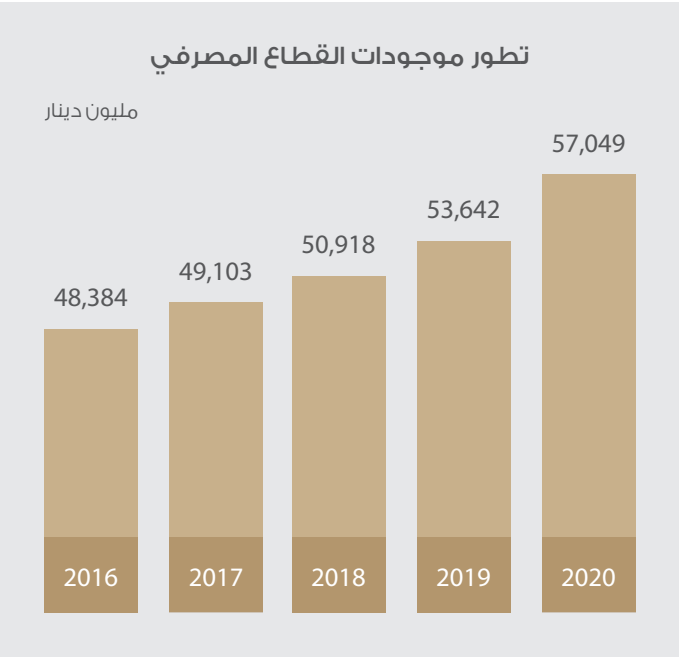

ودائع العملاء

- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخّصة في نهاية عام 2020 بمبلغ 1.5 مليار دينار وبما نسبته 4.2% عن نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 36.8 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية في نهاية عام 2020 بمبلغ 1.1 مليار دينار وبما نسبته 4.2% عن نهاية عام 2019 لتصل إلى حوالي 28.2 مليار دينار.
- تراجع إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخّصة من 76.8% في نهاية عام 2019 إلى 76.7% في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020.
- انخفض إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الموجودات من 65.8% في نهاية العام 2019 إلى 64.5% في نهاية عام 2020.
- بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى بنك الإسكان من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الأردني ما نسبته 12.4% في نهاية عام 2020.

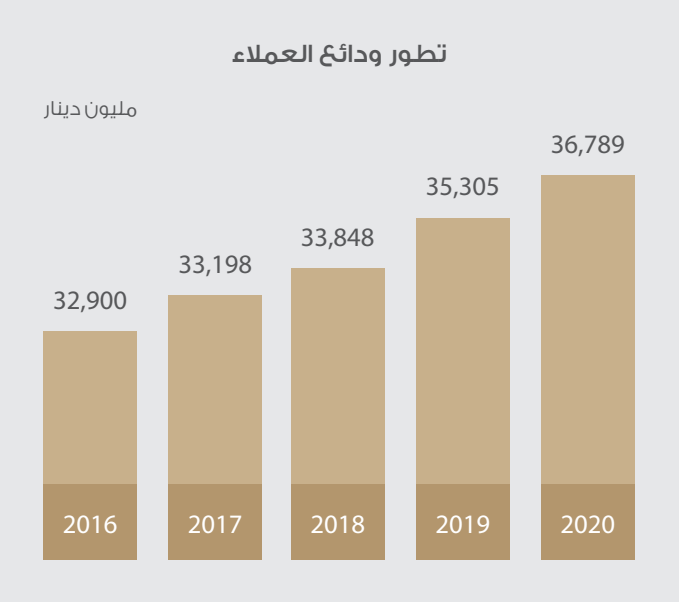

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخّصة في نهاية عام 2020 بمبلغ 1.6 مليار دينار وبما نسبته 5.7% عن نهاية عام 2019، ليصل إلى حوالي 28.6 مليار دينار.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية من 50.5% في نهاية عام 2019 إلى 50.2% في نهاية عام 2020.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي ودائع العملاء من 76.7% في نهاية عام 2019 إلى 77.8% في نهاية عام 2020.
- ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي ودائع العملاء بالعملة المحلية من 87.9% في نهاية عام 2019 إلى 89.0% في نهاية عام 2020.
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الإسكان من إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني ما نسبته 12.6% في نهاية عام 2020.

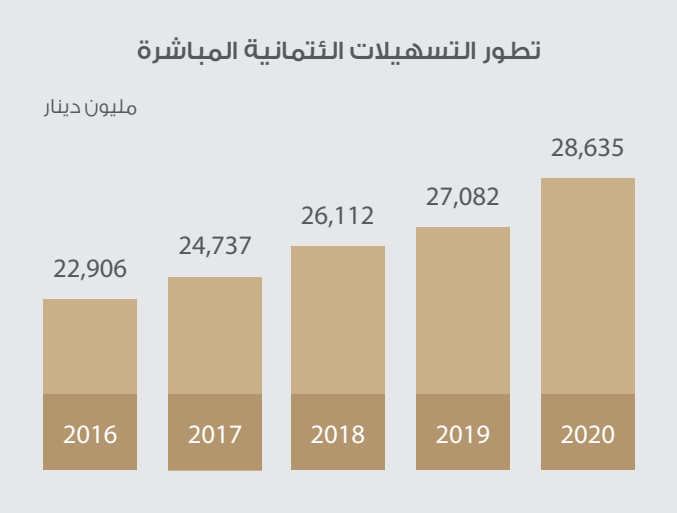

الاحتياطيات الأجنبية

- ارتفع رصيد الاحتياطات الأجنبية "ذهب وعملات" في نهاية عام 2020 بنسبة 9.4% أو ما مقداره 1.1 مليار دينار مقارنة مع مستواه في نهاية العام 2019، ليصل إلى حوالي 13.2 مليار دينار.
- توزّعت الاحتياطيات الأجنبية للمملكة في نهاية عام 2020 ما بين احتياطيات عملات أجنبية وقدرها 10.6 مليار دينار واحتياطيات الذهب وقدرها 2.6 مليار دينار.

ويعرف الاحتياطي الأجنبي بأنه الودائع والسندات من العملة الأجنبية والذهب التي تحتفظ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية ومعظمها تكون مقوّمة بالدولار الأميركي. والفائدة الرئيسية من هذا الاحتياطي هو السماح للمصرف المركزي بشراء العملة المحلية (إذ يسك النقود نفسها على أنها سندات دين) وهذا العمل يمكّن من تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية. ويعتمد الاحتياطي الأجنبي في المملكة على عوامل مهمة منها حوالات المغتربين، الدخل السياحي، والاستثمار الأجنبي، إلى جانب المساعدات الخارجية. يشار إلى أن الحد الطبيعي لتغطية الاحتياطي الأجنبي للمستوردات في البنوك المركزية حول العالم يتراوح من 3 إلى 6 أشهر.

أبرز المؤشّرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي الأردني
كما هو الحال في نهاية عام 2020

البيان / السنة	2019	2020	نسبة التغير
السيولة المحلية (M2)	34,970	37,011.9	%5.8
الاحتياطيات الأجنبية (ذهب وعملات)	12,069	13,198.9	%9.4
الموجودات المصرفية	53,642	57,049.2	%6.4
الودائع المصرفية	35,305	36,789.1	%4.2
التسهيلات الائتمانية	27,082	28,634.6	%5.7
هامش الفائدة المصرفية (المرجح)	%5.24	%5.07	(0.17 نقطة مئوية)
سعر الإقراض لأفضل العملاء	%9.33	%8.33	(1.0 نقطة مئوية)

مصادر البيانات

- بورصة عمان.
- البنك المركزي الأردني.
- وكالة "ستاندارد آند بورز".

أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي

42.5 مليون دينار صافي أرباح مجموعة بنك الإسكان لعام 2020

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 كانون أول 2020، حيث حقّقت المجموعة أرباح صافية بعد المخصّصات والضرائب بلغت 42.5 مليون دينار، بتراجع نسبته 49% مقارنة مع ما تمّ تحقيقه خلال عام 2019.

ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدها العالم أجمع خلال عام 2020 بسبب تفشّي وباء كورونا، والتوقّعات المستقبلية للمؤشّرات الاقتصادية التي تأثّرت بعمق بهذه الجائحة، استمرت المجموعة في اتباع سياستها المتحفّظة لبناء احتياطيات إضافية للخسائر الائتمانية المحتملة كإجراء وقائي لحماية البنك من أي تأثيرات سلبية على محفظة القروض، حيث تمّ الاحتفاظ بمبلغ 123 مليون دينار كمخصّصات خسائر ائتمانية خلال عام 2020، مما أثّر على صافي أرباح المجموعة.
وقد تمكّنت مجموعة البنك خلال عام 2020 من الاستمرار في المحافظة على تحقيق نمو مستدام في إجمالي الدخل، حيث ارتفع بنسبة 0.9% ليصل إلى 364.3 مليون دينار، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار الفوائد عالمياً وانخفاض الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد نتيجة الإيقاف المؤقّت لاستيفاء بعض الرسوم والعمولات في أسواق المجموعة الرئيسية المتأثّرة بوباء كورونا.

كما تمكّنت المجموعة من تحقيق ربح تشغيلي قبل المخصّصات والضرائب بلغ 203.5 مليون دينار، بزيادة نسبتها 8.6% عن عام 2019، وذلك بدعم من القطاعات التشغيلية الرئيسية التي سجّلت نمواً خلال العام، نتيجة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات وإحكام السيطرة على التكاليف.

وأدّت جهود البنك المتواصلة في إدارة المركز المالي بفعالية مع المحافظة على جودة الأصول ومتانتها إلى ارتفاع إجمالي التسهيلات المصرفية بنسبة 1.2% لتصل إلى 4.7 مليار دينار كما في 31 كانون أول 2020.

وفي تعقيبه على هذه النتائج، أعرب رئيس مجلس الإدارة السيد عبد الإله الخطيب، عن بالغ تقديره لتمكّن مجموعة البنك خلال عام 2020 من تحقيق نتائج مالية تشغيلية قوية وتسجيل نمو مستدام في الربح التشغيلي وإجمالي الدخل، وذلك على الرغم من الظروف والتحدّيات الصعبة التي يواجهها الإقتصاد، والآثار السلبية غير المسبوقة لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بأكمله، مما يؤكّد من مكانة البنك المتقدّمة وقدرته الراسخة في التكيّف والتعامل مع التحدّيات بكل كفاءة واقتدار.

وأوضح الخطيب أن الانخفاض غير التشغيلي في صافي الأرباح، ناتج عن إجراءات احترازية اتخذتها المجموعة تمثّلت بالاحتفاظ بمخصّصات إضافية آمنة لمحفظة التسهيلات بلغت أكثر من ضعف المبالغ المخصّصة في العام السابق، وتهدف هذه الخطوات الوقائية إلى حماية البنك وتعزيز صلابة مركزه المالي في ضوء صعوبة المرحلة والأوضاع الاقتصادية السلبية الناجمة عن تفشّي وباء كورونا.

وثمّن الخطيب الدور الهام الذي يلعبه البنك المركزي الأردني والإجراءات الحكومية التي تمّ اتخاذها لاحتواء حدّة تداعيات جائحة كورونا والتخفيف من آثارها، معرباً عن أمله في أن تتظافر الجهود الوطنية لتمكين الاقتصاد الأردني من عبور هذه الفترة الحرجة بنجاح.

وأعلن الخطيب أن مجلس إدارة البنك ناقش في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2021/1/21 البيانات المالية للبنك لعام 2020 وتمّ اعتمادها، وأوصى للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 11% من القيمة الأسمية للسهم عن العام 2020.

من جانبه، أكّد الرئيس التنفيذي للبنك، السيد عمار الصفدي، أن البنك واصل سياسته الملتزمة بالحفاظ على سلامة أصوله وجودتها ومتانة مركزه المالي، مع الاستمرار في تحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات وإحكام السيطرة على التكاليف، مما أثمر عن نموٍ إيجابي متزايدٍ في الأنشطة التشغيلية الرئيسية للبنك. وأضاف الصفدي أن البنك تمكّن من المحافظة على متانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.2 مليار دينار، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.4% وبلغت نسبة السيولة 127% كما في 31 كانون أول 2020، وكافة هذه النسب أعلى من الحد الأدنى للمتطلّبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

بنك الإسكان يموّل الشركة الأردنية المتطوّرة للألياف الضوئية (فايبرتك)

استمراراً لجهوده الهادفة إلى دعم الشركات الوطنية ومساعدتها على تحقيق أهدافها التجارية، أعلن بنك الإسكان – البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة – عن توقيعه اتفاقية قرض لصالح الشركة الأردنية المتطوّرة للألياف الضوئية (فايبرتك) بقيمة 25 مليون دينار.

وتعتبر (فايبرتك) شركة مساهمة خاصة محدودة المسؤولية، تأسّست بالشراكة ما بين شركة الكهرباء الأردنية وشركة أمنية للهواتف المتنقّلة، لتوفير بنية تحتية جديدة لتقديم خدمات الإنترنت فائقة السرعة لحوالي 1.4 مليون من المنازل والشركات والمنشآت في مناطق عمل شركة الكهرباء الأردنية والتي تشمل؛ العاصمة عمّان، والزرقاء، والرصيفة، ومادبا، والبلقاء.

ووقّع الاتفاقية في مقر البنك كل من الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان السيد عمّار الصفدي، ورئيس مجلس إدارة شركة (فايبرتك) السيد عثمان بدير، وعضو مجلس إدارة (فايبرتك) والرئيس التنفيذي لشركة أمنية السيد زياد شطارة، والرئيس التنفيذي لشركة (فايبرتك) السيد سامي جرار، وبحضور عدد من كبار الموظفين ممثلين عن هذه الشركات.

ويأتي توقيع الاتفاقية انطلاقاً من إيمان بنك الإسكان بأهمية دعم البنية التحتية لقطاع الاتصالات مما سيتيح تقديم خدمات اتصالات جديدة ومطوّرة بجودة أعلى للعملاء والمستخدمين، حيث تسعى شركة أمنية من خلال هذا المشروع إلى توفير شبكة إنترنت عالية السرعة وموثوقة للمنازل، فيما ترغب شركة الكهرباء الأردنية باستغلال شبكة الألياف الضوئية لدعم أهداف التحوّل الرقمي في المملكة.
وأعرب الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان السيد عمّار الصفدي عن اعتزازه بتوقيع هذه الاتفاقية مع شركة (فايبرتك) والتي تعتبر نموذجاً عملياً متطوّراً للتكامل بين قطاعي الكهرباء والاتصالات، مشيراً إلى دور بنك الإسكان الرائد والمميّز في دعم الشركات الوطنية والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي الوطني، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتكاملة لهذه الشركات والتمويل اللازم للمشاريع الاستراتيجية المهمّة للقطاعات الحيوية في المملكة، بالإضافة إلى تقديم المبادرات والبرامج المتخصّصة لزيادة القدرات التنافسية لتلك الشركات وتطوير أعمالها.

وشدّد الصفدي على إيمان بنك الإسكان، بأهمية دعم المشاريع الاستثمارية وتطويرها لتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني وقدرته على استحداث وخلق وظائف وفرص عمل جديدة وبما يسهم في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات، مؤكّداً على انسجام الاتفاقية مع توجّهات البنك في دعم التحوّل الرقمي في المملكة، لا سيّما وأن القطاع المصرفي يشهد اليوم تغيّرات متسارعة بفعل التكنولوجيا الرقمية.

وأعرب الرئيس التنفيذي لشركة (فايبرتك) السيد سامي جرار عن تقديره لدور بنك الإسكان ومساهماته المميّزة في دعم الاقتصاد الوطني والشركات الأردنية، لافتاً إلى أن حصول الشركة على هذا القرض سيساعدها على تحقيق الأهداف التي قامت لأجلها والمتمثّلة في توفير بنية تحتية جديدة للاتصالات عبر مدّ شبكة ألياف ضوئية مُعلّقة (فايبر) في مناطق عمل شركة الكهرباء الأردنية، بحيث تقدّم خدمات الإنترنت فائقة السرعة بالجملة لشركات الاتصالات ومزوّدي خدمات الإنترنت ليستفيد منها ما يقارب 1.4 مليون منزل ومنشأة تجارية في العاصمة عمّان، والزرقاء، والرصيفة، ومادبا، والبلقاء.

تجدر الإشارة، إلى أن شركة (فايبرتك) ستعمل على بناء وتطوير وتشغيل شبكة ألياف ضوئية على نقاط تعليق على أعمدة الشبكة الكهربائية التابعة لشركة الكهرباء الأردنية وذلك لتزويد خدمات إنترنت الفايبر (FTTH) بالإضافة إلى خدمات أخرى ذات قيمة مضافة بالجملة (Wholesale Model) وتوصيلها إلى العدّادات الواقعة في المباني ضمن منطقة امتياز شركة الكهرباء الأردنية لأغراض ربط العدادات الذكية المملوكة لشركة الكهرباء الأردنية التي تصل خدماتها إلى أكثر من 1.4 مليون منزل (أكثر من 60% من منازل الأردن) في العاصمة عمّان، والزرقاء، والرصيفة، ومادبا، والبلقاء، وهي منطقة الامتياز الخاصة بها.

وسيتم استخدام شبكة الألياف الضوئية من قبل شركات الاتصالات وشركات تزويد الانترنت (Internet Service Providers) والعملاء الآخرين الاعتباريين والطبيعيين والذين من خلالهم سيتم نقل الإنترنت فائق السرعة (الفايبر) من الشبكة مباشرة إلى مباني المشتركين (مشروع الفايبرتك).

بنك الاستثمار الأوروبي يقدّم تمويلاً بقيمة 100 مليون يورو لبنك الإسكان

أعلن بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) عن تقديم تمويل بقيمة 100 مليون يورو لبنك الإسكان ليقرضها بنك الإسكان بدوره لشركات القطاع الخاص الأردني وذلك كجزء من استجابة فريق أوروبا للمساعدة في التخفيف من تأثير التداعيات السلبية لجائحة كورونا "كوفيد 19"، ودعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المستدام في المنطقة.

ويندرج هذا التعاون ضمن مبادرة دعم المرونة الاقتصادية (ERI) المشتركة بين الإتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي، الهادفة إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي تلعب دوراً رئيسياً في خلق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في الأردن.
وقال نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي السيد داريو سكانابييكو: "يأتي دعم مرونة ومنعة القطاع الخاص في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة كأحد أهم أولويات بنك الاستثمار الأوروبي. ويقوم البنك بتوفير التمويل من خلال التعاون مع القطاع المصرفي الأردني. وفي هذا الإطار تهدف شراكتنا مع بنك الإسكان إلى إتاحة التمويل الحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسّطة لمساعدتها على التعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا".

موضّحاً أن بنك الاستثمار الأوروبي وكجزء من الاستجابة الأوروبية الموحّدة "فريق أوروبا"، ملتزم بتكثيف دعمه للأردن لمواجهة التحدّيات المباشرة التي يسبّبها الوباء، إضافة إلى إرساء أسس الانتعاش الاقتصادي الناجح بعد الأزمة.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان السيد عمّار الصفدي: "يُعد هذا التعاون محط تقديرنا في بنك الإسكان لما يدل على عمق ثقة بنك الاستثمار الأوروبي بنا وبقدرتنا على تقديم الدعم لشركات القطاع الخاص الأردني، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي نوليها بدورنا اهتماماً كبيراً لدورها الإيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل".

مشيراً إلى أن بنك الإسكان أسس مركّزاً متخصّصاً لتمويل الشركات والمشاريع الصغيرة لمساعدتها للحصول على التمويل اللازم لممارسة نشاطها من خلال إيجاد برامج تمويلية بشروط سهلة.

ولفت الصفدي، إلى أن بنك الإسكان كان من أوائل البنوك الأردنية التي أطلقت برنامجاً تمويلياً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، وبنسبة فائدة 2%، وذلك استجابة لمبادرة البرنامج الوطني لضمان القروض التي أطلقها البنك المركزي الأردني في شهر نيسان من العام الماضي، مبيّناً أن هذا البرنامج التمويلي يمتاز بشروطه وكلفه الميّسرة ويهدف إلى تيسير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تغطية احتياجاتها التمويلية لغايات تمويل النفقات التشغيلية ورأس المال العامل، وتمكينها من المحافظة على سير أعمالها، ودفع رواتب موظفيها، إضافة إلى تغطية مختلف نفقاتها التشغيلية ومواصلة نشاطها.
من جانبها رحبت سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى الأردن السيدة ماريا هادجيثيو دوسيو بالتمويل المقدّم من بنك الاستثمار الأوروبي لبنك الإسكان مؤكّدة على أهمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسّطة للحفاظ على الوظائف ودفع النمو الاقتصادي.

وأضافت سفيرة الإتحاد الأوروبي أن هذا التمويل يتكامل مع البرامج التمويلية التي يتيحها الإتحاد الأوروبي لدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الأردن، مثل (برنامج الدعم الأوروبي للإصلاحات الاقتصادية من أجل النمو والعمل في الأردن) والذي تبلغ ميزانيته 64 مليون يورو ويدعم تطبيق خطط الحكومة للإصلاح الاقتصادي لتحسين تنافسية القطاع الخاص ومناخ الاستثمار بالتزامن مع تقوية إدارة التمويل الحكومي.

شراء 185 جهاز صرّاف آلي متطوّر وحديث توفّر خدمات نوعية وجديدة لعملائنا

انطلاقاً من استراتيجية البنك الهادفة إلى تقديم التقنيات والخدمات الأحدث والأكثر تطوّراً في القطاع المصرفي لعملائه، وقّع بنك الإسكان مع الشركة الأردنية لإدارة الأنظمة والأعمال ووكالات (JBS) وكلاء شركة (Diebold Nixdorf) في الأردن وفلسطين، اتفاقية لشراء 185 جهاز صرّاف آلي متطوّر ومزوّد بأحدث التقنيات التكنولوجية.

وتعد هذه الاتفاقية المرحلة الثانية من تحديث شبكة الصرّافات الآلية لبنك الإسكان، حيث قام العام الماضي بتركيب 55 جهازاً حديثاً ومتطوّراً ليصل مجموع الصرّافات التي يتمّ تحديثها إلى 240 صرّاف آلي، في خطوة تعكس اهتمام وحرص البنك المتواصل نحو تقديم أفضل الحلول التقنية والمبتكرة لعملائه.

الاتفاقية التي تُعد الأكبر من نوعها على الصعيدين المحلي والإقليمي، تنسجم ومساعي بنك الإسكان الدائمة في مواكبة آخر التطوّرات في السوق المصرفي العالمي، وتعزيز سلسلة خدماته الرقمية، وتقديم تجربة مصرفية متكاملة وخدمات مبتكرة ذات قيمة مضافة لعملائه وبما يسهم في إثراء تجربتهم المصرفية.

وتم البدء بتركيب وتشغيل أجهزة الصرّافات الجديدة المزوّدة بأحدث التقنيات التكنولوجية في جميع محافظات المملكة خلال الربع الأول من عام 2021، حيث ستمكّن هذه الخطوة عملاء بنك الإسكان وكافة مستخدمي أجهزة الصرّافات الآلية من الحصول على باقة من الخدمات الجديدة والمتميّزة بسرعة وسهولة ودون الحاجة لزيارة الفروع.

وفي تعليقه على هذه الخطوة، قال رئيس مجموعة الأعمال المصرفية في بنك الإسكان السيد ڤاسكين أجميان: "نحرص في بنك الإسكان وضمن خططنا الاستراتيجية على تبنّي أحدث تكنولوجيا الخدمات المصرفية وتقديم أفضل الخدمات المبتكرة، ومواكبة الإضافات النوعية التي من شأنها دعم توجهاتنا نحو التحوّل الرقمي وتقديم تجربة بنكية فريدة ومميزة لعملائنا، وبما يمكّنهم من إنجاز معاملاتهم بشكل يواكب المتغيّرات المتسارعة التي يفرضها العصر الرقمي".

وأضاف أجميان قائلاً: "بنك الإسكان سبّاق دائماً في قدرته على الاستجابة بفعالية للمتطلبات المتغيّرة لعملائه حيث عمل خلال السنوات الماضية على تأهيل بنيته التحتية بالشكل الأمثل لدعم عملية التحوّل الرقمي، واليوم نستمر في خططنا نحو التحوّل الرقمي والتي من ضمنها الاستمرار في تحديث شبكة صرّافاتنا الآلية من خلال اعتماد أجهزة هي الأحدث والأكثر تطوّراً محلياً ودولياً".

من جانبه قال السيد عماد صوان المدير العام للشركة الأردنية لإدارة الأنظمة والأعمال ووكالات (JBS) في الأردن وفلسطين: "لقد جاءت هذه الاتفاقية بهدف تزويد بنك الإسكان للتجارة والتمويل والذي يعد من أهم روّاد الصناعة المصرفية الحديثة في المنطقة، بالتقنيات الحديثة والمتطوّرة، وذلك تلبية لمتطلبات العصر الحالي والمستقبلي من خلال تفعيل التحوّل الرقمي للمعاملات المصرفية".

وأكّد صوان أن اختيار بنك الإسكان التعامل مع أكبر الوكلاء في مجال صناعة وتطوير أجهزة الصرّاف الآلي الذكي (Diebold Nixdorf) سيسهم في توفير أحدث الخدمات المصرفية لعملاء بنك الإسكان محدثاً فرقاً إيجابياً وبما يليق بعملاء هذا الصرح المصرفي الكبير.

يذكـر أن أجهـزة الصـرّاف الآلـي الجديدة والمتطـوّرة، تمتاز بأنهـا أجهزة عصرية تدعـم تقنية (اللاتلامسـية) خدمـات الاتصـال بالمـدى القريـب، وخدمـات رمـز الاسـتجابة السـريع QR Code، إضافـة إلـى دعـم خدمات الصـرّاف مـن خـلال بصمـة الأصبع، كما سـتتيح هـذه الصرّافات لعملاء البنك الاسـتفادة مـن مجموعة من الخدمـات الجديـدة مثل الإيداع النقـدي الفوري، وإيداع الشـيكات الفوري وغيرها.

بنك الإسكان يستكمل تطوير كافة بطاقات الائتمان والدفع المباشر

استمراراً لنهجه في توفير حلول مصرفية عصرية تناسب العملاء، أعلن بنك الإسكان عن استكمال تطوير كافة بطاقات الائتمان والدفع المباشر الصادرة عن البنك بكافة فئاتها وتوفيرها لعملائه بتقنية اللاتلامسية (Contactless)، وبتصميم عصري مميّز يحمل صورة مبنى البنك الجديد، في خطوة تعكس الطابع الرقمي والمتطوّر للخدمات التي يقدّمها البنك.

ووسّع بنك الإسكان من نطاق بطاقاته المعززة بتقنية اللاتلامسية التي كان سبّاقاً في طرحها منذ عامين لتشمل كافة فئات البطاقات الصادرة عن البنك وبتصميم عصري جذّاب، حيث تأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية البنك الهادفة إلى مواكبة التكنولوجيا الرقمية وتطوير أدوات الدفع الرقمي، وسعي البنك المستمر نحو تقديم الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تحاكي تطلعات عملائه وتلبّي احتياجاتهم، وتمكّنهم من متابعة تعاملاتهم البنكية بكل سهولة، وسرعة وأمان. ويحرص بنك الإسكان على توفير أفضل المزايا على بطاقات الائتمان والدفع المباشر عبر تسخير أحدث التطوّرات في مجال التكنولوجيا المالية لعملائه، وتقديم مجموعة من الخدمات الرقمية المتطورة. وتمكّن خاصية الدفع اللاتلامسية - من خلال تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) العملاء من إجراء عمليات الدفع لمشترياتهم بمجرّد تمرير البطاقة على أجهزة نقاط البيع (POS) المجهّزة بهذه الخاصية، بحيث يتمّ خصم مبالغ المشتريات مباشرة من البطاقة دون قيام العملاء بإدخال رقم سرّي وضمن السقوف المحدّدة لهم. كما تتمتّع بطاقات الائتمان والدفع المباشر الجديدة بتقنية اللاتلامسية بأعلى مقاييس الحماية والأمان.

وتعتبر تقنية اللاتلامسية من أحدث تقنيات الدفع الرقمي حيث تستخدم لتسريع عمليات الدفع الإلكتروني للمشتريات معتدلة القيمة، وبسقف يومي 150 ديناراً، بعدد 3 حركات وبحد أقصى 55 دينار للحركة الواحدة، وفي حال رغب العميل بتجاوز هذه السقوف فيتوجب عليه إدخال رقمه السرّي الخاص به.

وتبرز أهمية هذه البطاقات في الأوقات الراهنة التي يشهد فيها الأردن كما دول العالم انتشاراً لجائحة كورونا، حيث تجنّب تقنية اللاتلامسية العميل من التعامل المباشر مع أجهزة نقاط البيع وإدخال الرقم السرّي مما يجعلها أكثر أماناً، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الدفع على البطاقة ما يقلّل الوقت والجهد.

وتتميّز بطاقات الدفع المباشر والائتمانية التي يوفّرها بنك الإسكان بتقديم مجموعة من الخدمات ذات القيمة المضافة لحامليها، ومنها مزايا برنامج المكافآت المتطوّر إسكان كوينز (Iskan Coins) التي يمكّن استبدالها بالعديد من المكافآت المتعدّدة التي تتناسب مع احتياجاتهم، بالإضافة إلى مزايا أخرى على هذه البطاقات تضم برامج الخصومات والتقسيط المميزة.

بنك الإسكان يوفّر لعملائه تجربة مصرفية استثنائية مع تدشينه الفرع الرقمي للخدمات الذاتية

دشّن بنك الإسكان مؤخّراً الفرع الرقمي للخدمات الذاتية (Iskan Engage) في مبنى الإدارة العامة للبنك في الشميساني، والذي يقدّم لعملائه تجربة مصرفية رقمية تفاعلية استثنائية لا تضاهى، وتعتبر نقلة نوعية في مستوى الخدمات المصرفية الرقمية المقدّمة في السوق الأردني.

ويعتبر الفرع الرقمي الجديد إضافة قيّمة لشبكة فروع بنك الإسكان الواسعة والمنتشرة في مختلف أنحاء المملكة، حيث يمتاز بطابعه التكنولوجي الخاص ويقدّم لعملاء البنك مجموعة من الخدمات الذاتية المتكاملة على مدار الساعة وبما يمكّنهم من إتمام كافة معاملاتهم البنكية بشكل فوري وبكل يسر، وسهولة، وأمان.

وبمجرد زيارة الفرع الرقمي (Iskan Engage) سيتمكن عملاء البنك من خوض تجربة مصرفية فريدة ومميزة في عالم التكنولوجيا المصرفية والتحوّل الرقمي، حيث تتيح الأجهزة التفاعلية للعملاء التعرّف على العديد من المنتجات والخدمات البنكية، وأساليب الإدارة المالية، والتفاعل مع محتوى نوعي وتوضيحي حول كيفية الاستفادة من مختلف قنوات البنك المصرفية من خلال شاشات لمس ذكية (Smart Screens) متاحة على هيئة شاشات تفاعلية (Interactive Pods) وطاولات رقمية (Digital Tables).

وبالإضافة إلى أجهزة الصرّاف الآلي (ATM) بشكلها الحديث والمتطوّر والتي تقدّم الخدمات البنكية الأساسية، يمكن للعملاء التواصل مع مسؤولي خدمة العملاء بالصوت والصورة من خلال أجهزة الصرّاف الآلي التفاعلي (ITM) المبتكرة والمزوّدة بتقنية الفيديو، والتي تتيح لعملاء البنك إتمام معظم الخدمات والمعاملات المصرفية وعلى مدار الساعة ودون الحاجة إلى زيارة الفرع.

ويتيح الفرع الرقمي للعملاء أيضاً استخدام صناديق الأمانات الحديدية الآلية (Safety Deposit Box) الخاصة بهم، بطريقة آلية حديثة ومبتكرة من خلال البصمة والبطاقة الممغنطة، وبما يمكّنهم من الوصول إلى ممتلكاتهم الثمينة ذاتياً في أي وقت وعلى مدار الساعة، وبكل سهولة وخصوصية.
وفي تعليقه على تدشين الفرع الآلي الجديد، قال رئيس مجموعة الأعمال المصرفية في بنك الإسكان السيد ڤاسكين أجميان: "نحرص دوماً في بنك الإسكان على تقديم منظومة من الخدمات المصرفية المبتكرة، والاستثمار في تبنّي أحدث ما تقدّمه تقنيات التكنولوجيا الرقمية في عالم الصناعة المصرفية، حيث نفخر اليوم بتدشين أول فرع رقمي للخدمات الذاتية لنقدّم للسوق الأردني ولعملائنا تجربة مصرفية ذاتية تفاعلية ومميزة في عالم التحوّل الرقمي، وبما يحاكي تطلعاتهم ورغباتهم".

وأضاف أجميان: "سيكون الفرع الرقمي وهو الأول من نوعه في المملكة من حيث طبيعة الخدمات المقدمة والأجهزة التفاعلية المبتكرة التي نضعها بين أيدي عملائنا، إضافة متميّزة ونقلة نوعية في السوق المصرفي الأردني، تجسيداً لاستراتيجية البنك التي تركز في محاورها على الابتكار والتطوّر التكنولوجي، والجودة الشاملة، والخدمات المصرفية عالية التنافسية".
وتجدر الإشارة، إلى أن الفرع الرقمي للخدمات الذاتية الجديد (Iskan Engage) يأتي امتداداً للجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الإسكان نحو التحوّل الرقمي وتقديم خدمات تنطوي على العديد من القيم المضافة لعملائه.

إطلاق خدمة إصدار "Iskan V-Card" بشكل آلي وفوري

أطلق بنك الإسكان – البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة – خدمة إصدار بطاقات ماستركارد البلاتينية الرقمية المدفوعة مسبقاً (Iskan V-Card) والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة، من خلال تطبيق Iskan Mobile بنسخته المحدّثة وبشكل آلي وفوري، مما يسهّل تعاملات العملاء ويوفّر عليهم الوقت والجهد. ويأتي إطلاق خدمة إصدار بطاقة ماستركارد البلاتينية الرقمية المدفوعة مسبقاً (Iskan V-Card) من خلال تطبيق (Iskan Mobile)، بهدف تمكين العملاء من إصدار البطاقة بكل يسر وسهولة، وشحنها بالمبالغ المالية التي تناسب احتياجاتهم، والقيام بعمليات الشراء عبر المواقع الإلكترونية ودون الحاجة إلى زيارة أي من فروع البنك.

كما توفّر البطاقة أعلى درجات الحماية والأمان عبر خدمة حماية المشتريات على المواقع الإلكترونية من خلال استلام العميل لرمز تحقّق لمرة واحدة (One Time Password) على رقم الهاتف الخلوي الخاص به المسجّل لدى البنك عند استخدام البطاقة على المواقع المشاركة بالخدمة.

وتعليقاً على هذه الخطوة، قال رئيس مجموعة الأعمال المصرفية في بنك الإسكان السيد ڤاسكين أجميان: "يأتي إطلاق بطاقة ماستركارد البلاتينية الرقمية المدفوعة مسبقاً والتي تعد الأولى من نوعها في الأردن والمنطقة، تنفيذاً لاستراتيجية البنك في تطوير أدوات الدفع الرقمية، واستمراراً لتوجّه البنك نحو توفير مجموعة من الامتيازات الواسعة والمتنوّعة لعملائنا التي تلبي رغباتهم وتطلعاتهم. موضحاً أن هذه البطاقة تكتسب أهمية قصوى في الوقت الحالي في ضوء ما تشهده عمليات الشراء الإلكتروني من نمو متسارع ومضطرد كونها توفّر الوقت والجهد على العملاء".

وأضاف أجميان: "تنسجم عملية التوسّع في اصدار البطاقة وإتاحتها لفئة أوسع وأشمل من عملائنا مع استراتيجيتنا في البنك بتسهيل الوصول لكل منتجاتنا وخدماتنا المالية والمصرفية من خلال تطبيق (Iskan Mobile)".

من جانبه، قال السيد رمزي الأمعري مدير منطقة لبنان والمشرق العربي في شركة ماستركارد: "نحن سعداء باستمرار تعاوننا مع بنك الإسكان لإطلاق بطاقات ماستركارد البلاتينية المدفوعة مسبقاً من خلال تطبيق (Iskan Mobile) في الوقت الذي يبحث فيه العملاء عن مستويات جديدة من الحماية والراحة والسهولة في إجراء كل معاملاتهم المالية. ومن ناحية أخرى، تلتزم ماستركارد بالتعاون مع القطاع المصرفي لإتاحة تقنياتها ونشر وسائل الدفع الرقمية وتحقيق التحوّل للاقتصاد الرقمي في الأردن. ومن منطلق حرصنا على تقديم قيمة مضافة لحاملي بطاقات ماستركارد، تأتي البطاقة البلاتينية بمجموعة من الخدمات المميّزة التي تمنح حامليها العديد من المزايا الحصرية المجزية التي توفر لهم تجربة دفع فريدة".

وتجدر الإشارة إلى أن بطاقة (Iskan V-Card) تتمتّع بمزايا البطاقة البلاتينية من ماستركارد مثل التغطيات التأمينية للسفر والحصول على خصومات على رحلات الطيران والفنادق عند الحجز باستخدام البطاقة وفق العروض القائمة على البطاقات البلاتينية من ماستركارد، إصدار فوري بكل سهولة دون الحاجة لمراجعة الفرع، تحكّم كامل في البطاقة كشحن البطاقة، إيقاف أو إعادة تفعيل، وسهولة استرجاع بيانات البطاقة آلياً من خلال (Iskan Mobile) و(Iskan Online).

كما تتيح البطاقة الشراء عبر الإنترنت بأمان من خلال خدمة (3D Secure) التي يتم خلالها إرسال رقم سري (One Time Password) إلى رقم هاتف العميل، وإمكانية استعلام العملاء عن الحركات المنفّذة على البطاقة من خلال خدمة إسكان أون لاين، إضافة إلى استقبال رسائل نصيّة بكل الحركات المنفذّة.

06-5200400
www.hbtf.com
Housing Bank